تقرير موجز مواضيعي

قدرة الوصول إلى الأراضي وحيازتها

©UNAMID | Albert Gonzalez Farran

أكتوبر 2021

تُعدّ قدرة الوصول إلى الأراضي أساسيةً لسبل عيش المجتمعات جميعها في دارفور، كما وتُعتبر سببًا من أسباب الصراع الجذرية ودافعًا له إلى حينه. وتُظهر نتائج الدراسات الثماني التي أُجريت في دارفور ضمن إطار عمل صندوق بناء السلام في عامي 2020 و 2021 أنّ 80% من الأشخاص النازحين داخليًا غير قادرين على الوصول إلى أراضيهم الزراعية في مكان إقامتهم الأصلي. ولذلك فإنّ حلّ النزاعات المرتبطة بالأراضي يجب أن يتحلّى بالأولويّة عند وضع الحلول الدائمة للأشخاص النازحين داخليًا. ولكن وبهدف تعزيز إمكانيّة التوصّل لسلامٍ دائم، من الأساسيّ أيضًا النظر في حقوق الشاغلين الثانويين للأرض. وتُظهر النتائج أيضًا أنّ أغلبية الأشخاص النازحين داخليًا يستأجرون الأرض في موقع نزوحهم وبالتالي فإنّ العمل على جعل الإيجارات أقل تكلفةً وأكثر أمنًا سيدعم هؤلاء ويساعد مستأجري الأراضي جميعًا. وأخيرًا، إذ لا يمنح نظام إدارة الأراضي العرفي النساء ومعظم البدو الرّحل الحقّ في ملكيّة الأراضي الزراعية، تُبيّن النتائج أنّ النساء تزرعن الأرض كما الرجال وأنّ نسبةً كبيرةً من أسر البدو الرّحل يعتمدون بشكلٍ متزايد على زراعة المحاصيل كسبيل كسب رزق.

يعدّ ضمان حقوق المسكن والأرض والملكية أساسيًا لعمليّة التوصّل لحلولٍ دائمةٍ للسكان النازحين في دارفور لأنه يعالج أحد الأسباب الجذرية للصراع. وينصّ اتفاق جوبا للسلام على الحقّ في التماس استعادة الحقوق وتلقي التعويضات عن أيّ خسارة أو استيلاء على المسكن والأرض والملكيّة ناجمٍ من الصراع في دارفور أو أيّ مكان آخر في السودان. وفي حين تمثل الالتزامات الواردة في هذا الاتفاق والتي تنص على استعادة حقوق المسكن والأرض والملكية للأسر النازحة بسبب الصراع فرصةً سياسيةً حاسمة لحلّ الخلافات الطويلة الأمد التي تكمن في جوهر الصراع[1]، من المهم التيقّن إلى إمكانية أن تؤدي هذه الأحكام أيضًا إلى تجدد العنف في دارفور. يُشكّل هذا التقرير جزءًا من سلسلةٍ من خمسة تقارير موجزة مواضيعيّة تقدّم رؤى ورسائل أساسيّة مستقاة من الدراسات الثماني حول التحليل الخاصّ بالحلول الدائمة وبناء السلام التي أجراها صندوق بناء السلام في مختلف أنحاء دارفور في عامي 2020 و2021.

النقاط الأساسيّة الواجب مراعاتها عند وضع السياسات والبرامج

- **تُعدّ الإدارة الأهليّة مؤسّسةً محليّةً تضطلع بدورٍ بالغ الأهميّة في حلّ النزاعات المتعلّقة بالأرض ويتوجب أن تدعمها الحكومة والجهات الفاعلة في السودان** لتوسيع نطاق دور الوساطة الذي تؤدّيه في عمليّة حلّ النزاعات.
- **يتوجّب على الجهات الفاعلة أن تمنح الأولويّة لدعم قيام مؤسّسات العدالة الانتقاليّة** أي المفوضية القومية للأراضي **ومفوضيّة دارفور للأراضي، كما نصّ عليه اتفاق جوبا للسلام. ويلزم الدعم لوضع مهامٍ واضحة وأطر عمل مؤسسيّة وإداريّة لها** وذلك بهدف التطرّق للمسألة الحيوية المتمثلة بالاستيلاء غير القانوني على الأراضي. **ويتوجّب النظر في إجراء أنشطةٍ تجريبية** وذلك للاسترشاد بها عند التطرّق للمشاكل المتعلقة بالتحكيم وتوقّعها ومعالجتها قبل الانتقال إلى مرحلة التنفيذ.
- بهدف بناء سلامٍ دائم، **يتوجب على الحكومة السودانيّة والجهات الفاعلة الأخرى الأخذ بعين الاعتبار حقوق «الشاغلين الثانويين» بالأرض** كما وحقوق السكّان النازحين داخليًا.
- صحيحٌ أنّ الإصلاحات المنفّذة في مجال حيازة الأراضي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تمثّلت بشكلٍ أساسي بتسجيل الملكية الفردية للأراضي، إلّا أنّه **يتوجّب على الجهات الفاعلة في السودان استكشاف بدائل لضمان تمكّن الفئات الأكثر حرمانًا من حيازة الأراضي.** فإجراءات تسجيل الملكية الفردية لم يكن لها أي أثر يُذكر والعمليّة نفسها تتمتّع بقدرةٍ محدودةٍ جدًا على الحدّ من النزاع على المدى القصير.
- يُعدّ ضمان حيازة الأراضي الزراعية أساسيًا لإحراز تقدّمٍ نحو التوصّل للحلول الدائمة. **ويتوجّب على الجهات الفاعلة أن تدعم الجهود المبذولة لتحسين الظروف لمستأجري الأراضي الزراعية وإيجاد طرقٍ لجعل الإيجار أقلّ تكلفةً والإيجارات أكثر أمنًا.**
- يجب أن تُوفر ترتيبات حيازة الأراضي القانونية والعُرفية الفرص نفسها لأفراد المجتمع بغض النظر عن الجنس. **ويتوجب على صانعي السياسات في السودان الدفع باتجاه الاعتراف بحقوق المرأة بالوصول إلى الأراضي وامتلاكها.**
- **يتوجب على الحكومة الاعتراف باحتياجات مجتمعات البدو في دارفور وحقوقها بالأرض ووضع أحكام واضحة باعتبارها** جزءًا من عملية بناء السلام والتوصّل للحلول الدائمة.

أعدّ هذا التقرير:

JIPS informing solutions to internal displacement

إدارة الأراضي في دارفور - مقدّمة

تعتبر الأرض عنصرًا أساسيًا لكسب الرزق في دارفور. وتخضع الأراضي في دارفور لأنظمة حيازة متعدّدة تشمل الملكية القانونية الحديثة للأراضي إلى جانب الحقوق العُرفية التقليدية. وفي الواقع، يمثّل نظام الحواكير العُرفي الطريقة التقليدية لإدارة الأراضي في دارفور. والأهم من ذلك هو أن اتفاق جوبا للسلام قد اعترف بملكية القبائل الأصلية للأراضي كما وبالحقوق العُرفية بالأراضي الزراعية والمراعي التي تنظم سبل الوصول إلى الأرض والمياه لكل من المجتمعات الزراعية والبدوية في دارفور[2].

وينصّ النظام العُرفي على أنّ الحقوق ليست حصرية وأنّ الأرض "مملوكة" من أو تعود إلى مجتمع معيّن. وتنقسم الأرض في دارفور إلى مواطن قبلية تسمى "دار". وبشكلٍ عام، يعود الموطن إلى قبيلة كبيرة ما يمنحها ليس الحق باحتكار الأرض فحسب وإنما أيضًا بالقيادة والتمثيل السياسي والسلطة[3]. ويمكن لشيخ القبيلة المالكة للدار تخصيص قطعة أرض لمجموعة من الناس أو عائلة أو شخص. وإذ يُمنح الإذن لفترة زمنية محددة، يجوز للشيخ إعادة تخصيصها لشخص أو مجموعة أخرى في حال عدم استخدامها[4].

التنازع على الأرض والتحكيم في دارفور يتطرقان لدوافع النزاع الأساسيّة

تُعدّ المنافسة على الأراضي دافعًا أساسيًا وراء النزاع وتتضمّن الأسباب التي تؤدّي إلى هذه النزاعات: التنازع على الملكيّة والحدود بين المزارعين وطرق الرعي التي يستخدمها الرعاة والاستيلاء غير القانوني على الأرض (والذي سيُناقش في القسم التالي). ويُعدّ التنازع على الحدود شائعًا بين المزارعين الذين يتوسّعون في زراعة أراضيهم ليتخطوا حدود مزارعهم ويصلوا إلى أرض جيرانهم في خلال مواسم الزراعة. أمّا التنازع على طرق الرعي فموسميّ ويتمحور حول انتهاكات مواعيد الطليق أي الفترة التي يمكن للرعاة في خلالها رعي حيواناتهم ويتمّ التوافق على هذه المواعيد عادةً بين الرعاة والمزارعين بمساعدة السلطات المحليّة للحؤول دون خسارة المحاصيل وقيام الصراعات[5]. وتأتي هذه الانتهاكات عادةً نتيجة موسم أمطار شحيح، ما يدفع الرعاة إلى إطلاق ماشيتهم في وقتٍ مبكرٍ بحثًا عن العشب والمياه. ويُلحق هذا بالتالي أضرارًا بالمحاصيل قبل الحصاد. ومن المتعارف عليه أنّ المزارعين يمنعون الرعاة من المرور عبر أراضيهم أو يتوسعون بمزارعهم ليصلوا إلى المحميات المخصّصة للحيوانات[6].

تُظهر النتائج أنّ لجان حلّ النزاعات قائمة على الصعيد المحليّ في المحليّات جميعها التي أُجريت المقابلات فيها. يضطلع بعضها بمسؤوليات أوسع نطاقًا على غرار لجنة التعايش السلمي والمصالحة في حين أنّ بعضها الآخر يتعامل مع متطلبات متضاربة ونزاعات تتعلق بالموارد الطبيعية بما فيها لجنة حماية المحاصيل ولجنة المياه. **وبحسب النتائج، تبيّن أنّ الإدارة الأهليّة هي مؤسّسة حلّ نزاعٍ محليّة أساسيّة.** وفي حين أنّ هذه الأخيرة واللّجان المحليّة تبذل مساعي وساطة وتحلّ الكثير من النزاعات المرتبطة بالملكية ومسارات الرعي والحدود بنجاح، تُظهر النتائج باستمرار أنّها بحاجةٍ إلى الدعم[7]، كما وتُظهر أنّ أقلّ من خمس الأُسر يتوجهون إلى الإدارة المحليّة عندما يتعرضون لحادثةٍ أمنية أو يواجهون نزاعًا.[8] ويتوجّب على **الحكومة والجهات الفاعلة في مجال التنمية في السودان توفير التمويل للإدارة المحليّة وتمكينها حتّى تتوسّع بدور الوساطة الذي تؤدّيه في النزاعات المرتبطة بالأرض ولاسيما في مناطق "البوَر الساخنة".**

الاستيلاء على الأراضي عقبة أساسيّة تعترض التوصّل للحلول الدائمة

تُظهر النتائج أنّ غالبية الأشخاص النازحين داخليًا (81%) غير قادرين على الوصول إلى أراضيهم الأصلية ويعود السبب إلى الإستيلاء غير القانوني عليها من قبل مجموعاتٍ قبائليّة أخرى. وأُشير كذلك إلى حالات من التنازع على ملكية الأراضي الزراعية وإنما على صعيدٍ أضيق. وفي هذا الحالات، أقدم الشيوخ على إعادة تخصيص حقوق الأرض إلى مستخدمين آخرين في غياب الأشخاص النازحين داخليًا.

قدرة الوصول إلى الأراضي والحيازة

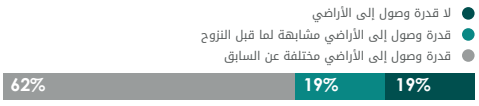

أمّا التنازع على الأراضي الذي يواجهه الأشخاص النازحون داخليًا فيقوم عادةً بين المجتمعات المحلية عوضًا عن الأفراد وينظُر الكثير من المستجيبين إلى هذه النزاعات على أنّها الأصعب وقد ينتج عنها إشعالٌ لفتيل الاضطرابات بين القبائل على صعيدٍ واسع. ويُشكّل موضوع الاستيلاء غير القانوني تحديًا أساسيًا إذ مُنحت هذه الأراضي إلى "المستوطنين الجدد" من قبل النظام القديم.[9] ولم تُكلّف الإدارة المحليّة واللّجان المحليّة سابقًا بحلّ مشاكل على هذا القدر من الأهميّة والدلالة السياسية وإنّما صبّ تركيزها على التنازع على الحدود بين المزارعين والنزاعات المرتبطة بمسارات الرعي. وتُظهر النتائج أنّ الإدارة المحلية واللجان المحلية لا يمكنها التطرّق للنزاعات القبلية الكبرى لوحدها. وإذ يُنظر إلى هذه المشكلات على أنّها من مسؤوليّة الحكومة، إنّه لمن الأساسيّ أن تُرفق مساعي آليّات حلّ النزاع المحليّة بعمليّة توصّل لحلولٍ على صعيد الولايات والمحليّات.

ويتوجّب على الحكومة والجهات الفاعلة في مجالي التنمية وبناء السلام إيلاء الأولويّة لدعم عمليّة إنشاء مؤسسات العدالة الانتقاليّة، ألا وهي مفوضية الأراضي القومية ومفوضية الأراضي في دارفور، كما نصّ عليه اتفاق جوبا للسلام وذلك للتطرّق لمسائل التحكيم بالنزاعات على الأراضي. كما ويتوجب الحرص على أنّها قادرة على التطرق لحجم المسائل المتعلقة بالمسكن والأرض والملكية في دارفور ومدى تعقيدها. وكخطوةٍ أولى، يتوجب توفير الدعم لوضع مهامٍ واضحة وأُطر عمل مؤسسيّة وإداريّة لها وذلك بهدف التطرّق للمسألة الحيوية المتمثلة بالاستيلاء غير القانوني على الأراضي. ويتوجّب النظر في إجراء أنشطةٍ تجريبية وذلك للاسترشاد بها عند التطرّق للمشاكل المتعلقة بالتحكيم وتوقّعها ومعالجتها قبل الانتقال إلى مرحلة التنفيذ في جميع أنحاء دارفور.

ويوضح اتفاق جوبا للسلام أنّ جميع الضحايا في دارفور قادرون على التماس استعادة الحقوق بالملكية أو الحصول على التعويضات عن خسارة الملكية والاستيلاء عليها بسبب النزاع في دارفور[10]. وتُعدّ عمليّة استعادة المسكن والأرض والملكية أساسيّة للتوصل للحلول الدائمة للأشخاص النازحين داخليًا إلّا أنّ مفوضية الأراضي القومية ومفوضية الأراضي في دارفور لا تعملان حاليًا. وإذ لم يذكر الاتفاق حقوق "المستخدمين الثانويين" أو المستوطنين الجدد الذين يستخدمون الأرض، لم ينصّ سوى على تقديم الخدمات الأساسيّة في مناطق إعادة التوطين للأشخاص الذين شغلوا أراضي الغير بصورة غير قانونيّة[11]. وبذلك يرزح "الشاغلون الثانويون" تحت خطر النزوح إذا طُبّقت عمليّة العودة ما قد يؤدي بالتالي إلى اندلاع النزاع[12]. **ويتوجّب أن تضاف حقوق "المستخدين الثانويين" الاثني عشر المتعلقة بالمسكن والأرض والملكية إلى عمليّة التوصل للحلول الدائمة وإلّا قد تؤدّي مساعي التطرّق للنزاعات الممتدة وبناء السلام المنصوص عليها في اتفاق جوبا للسلام إلى تجدد أعمال العنف في دارفور[13].**

أوجه قصورٍ شديدة الأهمية في إصدار سندات ملكية الأراضي الرسمية

تُعدّ الحيازة الآمنة للأراضي الزراعية أمرًا أساسيًا في دارفور حيث تشكّل زراعة المحاصيل أهم مصدر لكسب العيش. وتُظهر نتائج الاستبيان أن أقلية ضئيلة جدًا من أسر الأشخاص النازحين داخليًا والعائدين وغير النازحين تملك شهادة تسجيل رسمية تثبت ملكية الأراضي الزراعية، في حين تحمل الغالبية الساحقة حقوقًا عرفية بالأراضي[14].

نسبة الأسر التي تحمل شهادة تسجيل رسمية بملكية الأرض

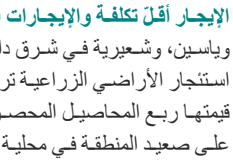

ينطوي تسجيل الأراضي على تكاليف باهظة لإتمام المعاملات فضلاً عن إجراءات إدارية مرهقة وطويلة تستلزم التعامل مع كلّ من الإدارة الأهلية والمحاكم القانونية والمكاتب الإدارية التي غالبًا ما تكون بعيدة عن مكان سكن المسجّل. وهذا الأمر يشكّل عقبة تعترض أفراد المجتمع الضعفاء، وبشكل خاصّ النساء اللواتي تتمتعن عادةً بمستوى تعليمي وموارد مالية أقلّ.

تمثّلت الإصلاحات المنفّذة في مجال حيازة الأراضي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بشكل أساسي بتسجيل الملكية الفردية للأراضي،[15] ولكن يتوجّب على الجهات الفاعلة في السودان البحث عن حلول بديلة لإصدار صكوك الملكية الفردية للأراضي، لأن هذه العملية تطرح تحديًا أمام الفئات المحرومة. علاوةً على ذلك، لم يكن للتسجيل الفردي للأراضي أي تأثير يذكر على ضمان الحيازة الآمنة والحدّ من النزاع على الأراضي على المدى القصير.

الحيازة الآمنة للمزارعين

يطرح الافتقار إلى الحيازة الآمنة مشكلة بالنسبة إلى عددٍ كبيرٍ من المزارعين في دارفور. وبموجب نظام الحيازة العرفي، يمكن للشيخ أن يمنح الحق باستعمال الأرض بشكلٍ مؤقت. وتُظهر نتائج الاستبيان أنّ غالبية النازحين داخليًا ليسوا رسميًا أصحاب الأرض التي يزرعونها حاليًا، ولكنهم يعتمدون بدلاً من ذلك على استئجار الأراضي الزراعية. ففي جميع المحليات الثمانية، يستأجر 62% من النازحين الأراضي مقابل 40% من غير النازحين و46% من العائدين.

حيازة الأراضي: الأسر التي تملك أو تستأجر الأرض

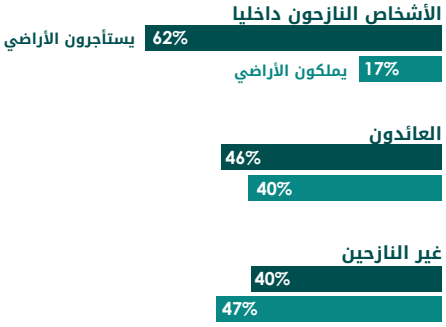

وفي بعض مناطق دارفور، يُعدّ استئجار الأراضي الزراعية أمرًا شائعًا تمامًا مثل تملّك الأرض. وهذا هو الحال في عسلاية، وشعيرية وياسين حيث يقوم 80% من النازحين داخليًا باستئجار الأراضي الزراعية وكذلك 60% من السكان غير النازحين. وتشير النتائج على صعيد المنطقة إلى غياب اجراءات الاستئجار الآمنة على الرغم من ارتفاع رسوم الإيجار في كثيرٍ من الأحيان، ما يفرض عبئًا كبيرًا على الأسر التي تستأجر الأراضي الزراعية. **ويتوجّب على الجهات الفاعلة أن تدعم الجهود المبذولة لتحسين الظروف لمستأجري الأراضي الزراعية وإيجاد طرقٍ لجعل الإيجار أقلّ تكلفة والإيجارات أكثر أمنًا.** وفي محليات عسلاية، وياسين، وشعيرية في شرق دارفور، أفادت التقارير بأنّ كلفة استئجار الأراضي الزراعية ترتفع في بعض الحالات[16] لتساوي قيمتها ربع المحاصيل المحصودة أو أكثر، بينما تشير البيانات على صعيد المنطقة في محلية قريضة (جنوب دارفور) إلى أنّ استئجار الأراضي الزراعية يستوجب رسومًا موحّدة تبلغ 10% من قيمة المحصول.

حقوق محدودة للنساء

تظهر النتائج أن ثلث الأسر التي شملها الاستبيان في المحليات الثماني تعيلها نساء. وتشير نتائج الاستبيان كذلك إلى أن نسبًا متساوية من الرجال والنساء تعمل في زراعة المحاصيل. وفي حين يُسمح للنساء بزراعة الأراضي التي يملكها أزواجهن أو أفراد الأسرة الذكور الآخرون، لا يمكنهن امتلاك أرض لأن نظام الحواكير العُرفي في دارفور لا يمنح المرأة حقوق ملكية الأراضي.[17]

نسبة الرجال والنساء الذين يعملون في الزراعة (للربح أو الاستخدام الذاتي)

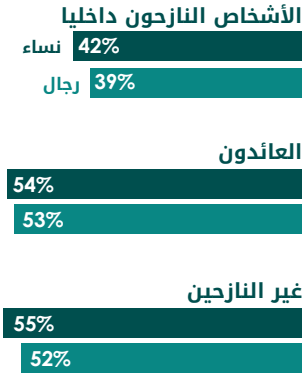

وبالنظر إلى هذا، من المهم بشكل خاص أن تتيح ترتيبات حيازة الأراضي القانونية والعُرفية الفرص نفسها لأفراد المجتمع بغض النظر عن الجنس. وبالحدّ الأدنى، يتوجب على النظام العرفي أن يعتبر النساء اللواتي تُعلنَ العائلة والأرامل من أرباب الأسر وأن يعطيهن الحق بالحصول على الأراضي ويجب على الحكومة أن تثبط أيّ ممارسات تُميّز ضد حقوق المرأة في امتلاك الأرض وأن تدعم حقوق الوراثة الخاصة بهنّ. ويشدد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على ضرورة قيام القادة الدينيين بالتوعية بحقوق المرأة بتملك الأراضي بالتساوي مع الرجل، وعلى وجوب التركيز على توعية الإدارة الأهلية بحقوق المرأة بتملك الأراضي والالتزام بها بموجب الشريعة الإسلامية[18].

وتعد المشاركة في إدارة الأراضي أمرًا أساسيًا أيضًا، ولذلك يتوجب على الجهات الفاعلة في هذا المجال تطوير واتباع مناهج فعالة تضمن من خلالها مشاركة المرأة بشكل فعال في إدارة الأراضي المحلية.

حقوق محدودة في الأرض لمجتمعات البدو

بحسب نظام الحواكير، لا تمتلك أغلبية المجتمعات البدوية قدرة وصولٍ إلى الأراضي. وعوضًا عن ذلك، يحمل الرعاة حقوقًا مؤقتة بما في ذلك بالوصول إلى المياه لاستخدامها للحيوانات والبشر كما وبالوصول إلى المراعي وممرات الماشية[19]. وفي الواقع، في ظل نظام الحواكير، لا تمتلك القبائل جميعها دارًا بل تنقسم إلى مجموعتين إحداها مالكة والأخرى غير مالكة للأراضي. ويُعرف الشيوخ الذين ينتمون إلى قبيلة لا تمتلك موطنًا على أنهم "شيوخ الشعب" ولا يحملون أي سلطة على الأرض[20]. أمّا الدار فتعني أكثر من مجرد امتلاك الأرض. فالموطن القبلي يرتبط تقليديًا بالمشاركة السياسية وبالمناصب القيادية الرسمية في مؤسسات الدولة المحلية والإقليمية التي تم استبعاد الرعاة البدو والقبائل الأصغر منها. وبهذه الطريقة، يشكل نظام الحواكير نفسه عقبة أمام وصول بعض المجموعات السكانية إلى الأراضي. ويعتقد بعض الخبراء في قضايا دارفور بأن عدم سماح نظام الحواكير الأصلي للرعاة البدو بالمشاركة الكاملة هو الأمر الذي أدى إلى تفاقم الانقسامات بين المزارعين المستقرين والبدو، وبالتالي شكل عاملاً رئيسيًا في تفاقم النزاع[21].

وتشير النتائج إلى أن سبل عيش الكثير من البدو الرحل قد تغيّرت فالعديد من الأسر البدوية قد استقرت بشكل دائم أو تمارس أسلوب حياة شبه بدوي.[22] فأفاد 39٪ من الأسر البدوية أن زراعة المحاصيل هي مصدر رزقهم الرئيسي وهذه النسبة أعلى في جبل مون وأم دخن (50%)[23]. وبالنظر إلى تزايد أهمية القدرة على الوصول إلى الأرض، يتوجب على الحكومة اعتبار حقوق المجتمعات البدوية في دارفور من المسكن والأرض والملكية جزءًا من عمليّة بناء السلام والتوصّل للحلول الدائمة.

خلفية

يستند هذا التحليل إلى ثماني دراسات أجريت في جميع أنحاء دارفور في عامي 2020 و2021 ضمن إطار عمل صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. عُمِل على إشراك جميع المجتمعات المتضررة من النزوح – أي النازحون، وغير النازحين، والبدو، والعائدون من النزوح الداخلي واللاجئون سابقًا - في المناطق المستهدفة في محليات طويلة وعسلاية وياسين وشعيرية وقريضة وجبل مون بالإضافة إلى نيرتيتي وأم دخن. تم إقران الاستبيانات التي أُجريت مع عيّنة واسعة النطاق من المستجيبين ببيانات نوعية شاملة ومعمقة، لتشكل معًا قاعدة الأدلة للرؤى والتوصيات المقدمة هنا.

أشرفت على الدراسات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) ووكالات صندوق بناء السلام (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، واليونيسيف (UNICEF) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO))، مع تلقي التوجيه الفني من مجموعة عمل الحلول الدائمة في السودان (DSWG). هذا وقادت المنظمة الدولية للهجرة عمليّة إجراء الاستبيان على صعيد الأسر، في حين أدارت مبادرة التنمية السودانية (SUDIA) عمليّة جمع البيانات على مستوى المحليّات. وتولت مؤسّسة خدمة تنميط النازحين داخليًا المشتركة (JIPS) وضع المنهجية والأدوات وإجراء التحليل وإعداد التقارير. يمكن مراجعة جميع التقارير الخاصّة بالمحليّات على منصّة الويب.

استشهاد مقترح: صندوق بناء السلام في السودان، مجموعة عمل الحلول الدائمة في السودان، مفوضية الأمم المتّحدة السامية لشؤون، خدمة تنميط النازحين داخليًا المشتركة (2021). تقرير موجز مواضيعي: البدو الرحل: مصادر رزق متغيّرة وتهميش.

أعدّ التقرير: تيريز بورن مايسن (مستشارة مستقلة لخدمة تنميط الأشخاص النازحين داخليًا المشتركة)، مارغاريتا لوندفيست-هودومادي (خدمة تنميط النازحين داخليًا المشتركة). يتوجّه الفريق بالشكر الخاص إلى خضرا المي (مفوضية الأمم المتّحدة السامية لشؤون/ مجموعة عمل الحلول الدائمة في السودان) على المشورة الاستراتيجية والمراجعة الدقيقة، وإلى كورينا ديموتاز (خدمة تنميط النازحين داخليًا المشتركة) على المراجعة التحريرية، وإلى VisuaLab على التصميم، وإلى ستيفي الشقطي على الترجمة إلى اللغة العربية. ويعرب الفريق أيضًا عن خالص امتنانه إلى مجموعة عمل الحلول الدائمة في السودان على الآراء والمعلومات الارتجاعية التي قدمتها من خلال مشاوراتٍ عدّة.

وتمّ إتاحة الدعم التقني لخدمة تنميط النازحين داخليًا المشتركة من خلال التمويل المقدّم من قبل صندوق بناء السلام في السودان والحكومة الأميركية من خلال مكتب السكان واللاجئين والهجرة. إنّ محتوى هذا التقرير هو مسؤوليّة شركاء العمل ولا يُعبّر بالضرورة عن وجهات نظر صندوق بناء السلام أو مكتب السكان واللاجئين والهجرة.

جميع الحقوق محفوظة. يتمتّع شركاءالتنفيذ بحقوق طباعة ونشر هذا التقرير. يمكن استنساخ هذا التقرير لأغراض تعليمية واقتباس عناصر منه في منشوراتٍ أخرى على أن يتمّ ذكر شركاء التنفيذ بحسب الاستشهاد المقترح أعلاه.

الحواشي

1 على نطاق واسع، يُنظر إلى حقوق الأراضي في دارفور على أنها سمة مركزية وأحد الأسباب الجذرية للصراع. فلينت، ج.، ودي وال، أ، دارفور. تاريخ جديد لحرب طويلة؛ سليمان و. نزاع دارفور: جغرافيا أم مؤسسات؟

2 القانون العُرفي له الأسبقية في حال ظهور تعارض بين القانون التشريعي السوداني والقانون العُرفي المتعلق بالأرض. اتفاقية جوبا للسلام في السودان بين الحكومة الانتقالية في السودان والأطراف في عملية السلام (2020)، الفصل 7.1.

3 أونرو، ج. (2016) حقوق السكان الأصليين في الأراضي والنزاع في دارفور: حالة قبيلة الفور في تيدويل، أ، وزيلين، ب. 2016، الأرض والشعوب الأصلية والنزاع.

4 برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2020) تقييم إدارة أراضي دارفور: تحليل وتوصيات.

5 يشار إلى موعد الطليق على أنه مؤسسة عرفية تطورت من خلال الممارسات المحلية للمجتمعات المحلية، وقيادتها، والهياكل الحكومية الرسمية. عثمان، أ.م.ك.، يونغ، ه. هاوزر، ر.ف.، وكواتس، ج.س. (2013) التغيير الزراعي والأرض والعنف في الأزمة السياسية الممتدة: دراسة عن دارفور.

6 يونغ، هـ وآخرون (2019) الدروس المستفادة من برنامج تعاضد II: تحسين إدارة الموارد الطبيعية

7 تنمية قدرة الإدارة الأهلية هي أيضًا أولويّة أساسيّة نصّت عليها توصيات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام 2020. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2020) تقييم إدارة أراضي دارفور: تحليل وتوصيات.

8 للمزيد من النقاشات حول الإدارة الأهلية يرجى مراجعة التقرير الموجز المواضيعي: تعزيز سيادة القانون وآليات حلّ النزاع. صندوق بناء السلام في السودان ومجموعة عمل الحلول الدائمة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومؤسسة خدمة تنميط الأشخاص النازحين داخليًا المشتركة (2021).

9 ومن الموثق بشكلٍ واضح أن "الجماعات الإثنية التي تحمل شكاوى التاريخية ضد تلك المجموعات العرقية التي تشكل حركات متمردة أو لها مصالح قوية في الوصول إلى الأراضي والموارد الأخرى أصبحت الدعامة الأساسية لقوة الميليشيات الحكومية. قدمت حكومة البشير في الخرطوم حوافز بما في ذلك المال والضوء الأخضر للنهب وتقديم الوعود بالحصول على الأراضي والسلطة الإدارية. https://www.hrw.org/legacy/features/darfur/fiveyearson/report4.html#_ftn9

10 لا يُمنح هذا الحق في التماس استعادة الأراضي للأفراد فحسب بل أيضًا للمجتمعات التي لها حق جماعي في السعي إلى التعويض عن الممتلكات الجماعية والقرى والمزارع والأراضي التقليدية. اتفاق جوبا للسلام في السودان بين الحكومة الانتقالية في السودان وأطراف عملية السلام (2020) ، الفصل 4.11.3.

11 تم تخصيص هذه المهمة للجنة إعادة الإعمار والتنمية. اتفاق جوبا للسلام الفصل 2.18.

12 قطاع المسكن والأرض والملكية الفرعي، الأمم المتحدة في السودان (24 يونيو 2021). مذكرة إحاطة: المسكن والأرض والملكية في جمهورية السودان.

13 قطاع المسكن والأرض والملكية الفرعي، الأمم المتحدة في السودان (24 يونيو 2021). مذكرة إحاطة: المسكن والأرض والملكية في جمهورية السودان.

14 يُظهر تقرير حديث صادر عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أنّ 1% فقط من الأراضي في دارفور مسجلة ويحمل مالكوها شهادة تسجيل. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2020) تقييم إدارة أراضي دارفور: تحليل وتوصيات.

15 للمزيد حول أوجه قصور عمليّة تسجيل الأراضي يرجى مراجعة: فيليب سوتز (2021) لماذا لن تؤمن الحلول البسيطة حقوق الأرض للنساء الأفريقيات؛ عبد الجليل، م. وأونرو، ج. (2013) حقوق الأرض تحت الضغط في دارفور: ديناميكية متقلبة للنزاع. حول الحرب والمجتمع المجلد 32: ساتي، سليماني، يونغ، راداي (2020) إدارة الموارد الطبيعية: وجهة نظر محليّة من شمال ووسط دارفور.

16 مشاورات مع خبراء الأمم المتحدة المعنيين بهذه المواضيع.

17 مناقشات جماعية مركزة مع ممثلات عن المجتمع في أم دخن ونيرتيتي وجبل مون وقريضة وطويلة وعسلاية وياسين وشعيرية.

18 برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2020) تقييم إدارة أراضي دارفور: تحليل وتوصيات

19 أونرو، ج. (2016) حقوق السكان الأصليين في الأراضي والنزاع في دارفور: حالة قبيلة الفور في تيدويل، أ ، وزيلين، ب. 2016، الأرض والشعوب الأصلية والنزاع.

20 شرق دارفور، المجيب الرئيسي - الإدارة الأهلية

21 عبد الجليل، م. وأونرو، ج. (2013) حقوق الأرض تحت الضغط في دارفور: ديناميكية متقلبة للنزاع. حول الحرب والمجتمع المجلد 32، رقم 2 ص. 181-156

22 أجرت دراسات صندوق بناء السلام مقابلات مع البدو الرحل في محليات جبل مون وأم دخن وقريضة.

23 للمزيد من النقاشات حول سبل كسب رزق البدو الرحل المتغيّرة يرجى مراجعة التقرير الموجز المواضيعي: البدو الرحل مصادر رزق متغيّرة وتهميش. صندوق بناء السلام في السودان ومجموعة عمل الحلول الدائمة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومؤسسة خدمة تنميط الأشخاص النازحين داخليًا المشتركة (2021).